

مركز "شمس" يختتم دورة حول مكافحة الفساد في القانونين الوطني والدولي

رام الله - "الأيام": اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، أمس، دورة تدريبية لمجموعة من منتسبي الأجهزة الأمنية وجهات إنفاذ القانون، حول مكافحة الفساد في القانونين الوطني والدولي، نظمها بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش ناومان من أجل الحرية".

وشارك في الدورة مجلس القضاء الأعلى، ووزارات العدل والداخلية، ومحكمة جرائم الفساد، ومحافظة رام الله والبيرة، وقوات الأمن الوطني، والدفاع المدني، والاستخبارات العسكرية، والخدمات الطبية العسكرية، والأمن الوقائي، والضابطة الجمركية، والقضاء العسكري، والشرطة، وجهاز المخابرات العامة، وقضاء قوى الأمن، والحرس الرئاسي.

وافتح الدورة محمد النجار من مركز "شمس"، مؤكداً أهمية استهداف جهات إنفاذ القانون باعتبارها حلقة الاتصال الأولى بين المواطن والنظام السياسي، وهي الجهة المخولة قانوناً متابعة الانتهاكات وإعادة الحقوق للمواطنين التي تهددها منظومة الفساد.

وهدفت الدورة، التي استمرت يومين، إلى بناء قدرات منتسبي الأجهزة الأمنية وجهات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالفساد في التشريعات المحلية الوطنية والتشريعات والقوانين والاتفاقيات الدولية، وتعزيز قدراتهم بمكافحة الفساد من واقعهم بصفتهم جهات إنفاذ القانون، وزيادة معرفة المشاركات والمشاركين بواقع مكافحة الفساد في فلسطين، وتعزيز معرفتهم بالعلاقة بين مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين والتشريعات الفلسطينية، والتأثير العكسي

المتبادل لكل منهم على الآخر، والإسهام بالتأثير في الاتجاهات والتطبيقات، من خلال حث جهات إنفاذ القانون المشاركة على الإصلاح، وبذل جهود أكبر في مكافحة الفساد وجلب الفاسدين للعدالة. وتحدث المحامي والأكاديمي بلال البرغوثي حول مفهوم الفساد، وأشكاله، وآثاره، ونتائجه، وآليات مكافحته، والمفاهيم والقيم ذات العلاقة بمكافحة الفساد (النزاهة، المساءلة، الشفافية، الحكم الصالح)، والتشريعات الفلسطينية بمواجهة الفساد، ومدونة السلوك لموظفي القطاع العام، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

من جهته، تناول المحامي محمود علاونة موضوع حقوق الإنسان ومكافحة الفساد من خلال التعرف على مفاهيم حقوق الإنسان، والتركيز على آثار الفساد على حقوق الإنسان في مجالاتها المختلفة، والتعرف على آليات إنفاذ القانون والملاحقة القضائية ودورها بمواجهة الفساد، وكيف عالجت اتفاقية مكافحة الفساد هذه المنظومة على المستويات التشريعية والمؤسسية.

ودعا المشاركون في الدورة إلى مواصلة التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية، ونشر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الجريدة الرسمية لضمان نفاذها كإطار قانوني نافذ فلسطينياً وواجب الاحترام قضائياً، وإلى انفتاح مؤسسات المجتمع المدني على جهات إنفاذ القانون والشرطة والعكس للتعاون والتنسيق بين الطرفين، والتواصل أكثر بينهم بما يصب في المصلحة النهائية للمواطنين وتجنب العلاقة الندية أو التصادية، وقيام هيئة مكافحة الفساد بدورها بمتابعة وملاحقة الفاسدين، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى بمجال مكافحة الفساد.

صحيفة الأيام
الأحد
٢٠١٩/٦/٣٠
ص ٥